

ملتقى الشرق الأوسط ٢٠١٩  
٤-٦ نوفمبر/تشرين الثاني  
من أجل إنهاء الحروب والفوز بالسلام

الجلسة السادسة: الدعم الدولي لبناء الدولة في العراق

- ماثيو تويلر، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق
- أليس والبول، نائب المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة في العراق
- تريدين دويسن، سفيرة نيوزيلاندا في العراق
- فرهاد علاء الدين، رئيس المجلس الإستشاري العراقي (مدير الجلسة)



أوضح مدير الجلسة فرهاد علاء الدين أن العراق في حالة أزمة. الوضع الاجتماعي السياسي الحالي، كما يتضح من المظاهرات والاحتجاجات في مختلف المحافظات، معقد. وأوضح أن هذه الجلسة، التي تضم لاعبين أساسيين من المجتمع الدولي، ستدرس ملامح هذه الأزمة وتطلب وجهات نظر خارجية.

ركز ماثيو تويلر على المسألة ذات الصلة المتعلقة ببناء الدولة في العراق. وأشار إلى الاحتجاجات المتزامنة التي تحدث في لبنان وأماكن أخرى، ووضع هذه الظاهرة كجزء مهم من عملية بناء الدولة. وشدد على أن "الاحتجاجات هي في الواقع شيء صحي للغاية"، حيث يحتاج المواطنون إلى آليات قابلة للتطبيق لنقل احتياجاتهم و رغباتهم إلى القادة السياسيين. يكشف انتشار هذه الاحتجاجات وطول مدتها عن أن الشباب، على وجه الخصوص، يشككون في قدرة الدول على الوفاء بوعودها لخدمة الشعب. يعكس الطلب على الوظائف والاستياء من: عدم كفاية الخدمات، والرغبة في وجود دولة ذات مؤسسات قوية، وعدم التسامح مع الفساد، والحاجة إلى قادة يظهرون بانهم رجال دولة من أجل الحفاظ على سيادة الأمة. هناك حاجة إلى التغيير والإصلاح، ويجب على القادة السياسيين أن يدركوا أن هذه الصحوة هي دعوة للعمل.

"الاحتجاجات هي في الواقع شيء صحي للغاية" - ماثيو تويلر

واستمر تويلر في الإعراب عن قلقه العميق إزاء المستويات غير المقبولة من العنف والتخويف التي تُمارس ضد المتظاهرين والناشطين والصحفيين. وأكد أن على الحكومة العراقية احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في ردها على هذه الاحتجاجات. وحذر تويلر، إذا استمرت في الاتجاه الخاطئ، فإن الحكومة العراقية ستفقد الدعم الدولي الحاسم الذي تعتمد عليه. وأكد أن هناك خطرًا كبيرًا في استخدام العنف. الاحتجاجات هي رسائل أمل وتوقعات من الجماهير. إذا تم قمع هذه الرسائل بعنف، فقد تهدد هذه التكتيكات ما تبقى من شرعية وعلاقة وثقة بين الحكومة ومواطنيها، وهي في حاجة ماسة للإصلاح بعد 16 عامًا من الصراع. وأعرب عن أنه بموجب اتفاقية 'الإطار الاستراتيجي'، من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة متقبلة لطلبات الحكومة العراقية للحصول على مزيد من التدريب على السيطرة الفعالة وغير العنيفة على الحشود.

من أجل تعظيم الفرص التي تتيحها هذه الأزمة، حذر تويلر الجمهور من تبني التركيز المفرط على تعديل الدستور. واعترف أن لا يوجد دستور مثالي، والمشاركة في الحديث حول الآليات التي قد تسهل تطورها أمر ضروري. ومع ذلك، فإن عملية التعديل قد تطرح مخاوف جديدة، حيث أن الدستور الحالي يوفر حماية مهمة وترتيبات لتقاسم السلطة لبعض مكونات البلد. لذلك، شدد على أن الحكومة العراقية يجب أن تركز على معالجة المزيد من القضايا العاجلة التي قدمها المتظاهرون. ومن بين هذه الأمور، سلب الضوء على الفساد وتصور أن المواطنين لا يتلقون موارد مهمة من الدولة لأن الثروة العراقية تبعد لصالح القلة؛ القانون الانتخابي، المسؤول جزئياً عن عزل الأحزاب السياسية عن ناخبها، مما أدى إلى انخفاض مشاركة الناخبين وقلة الثقة في النظام السياسي؛ والتورط المشتبه فيه للنظام الإيراني في العراق، والذي يحرم الشعب العراقي من القدرة على السيطرة على عملياتهم. بينما يمكن تضمين الإصلاح الدستوري في استجابة الحكومة لهذه الاحتجاجات، جادل تويلر بأن الأهداف الأخرى أساسية.

أخيراً، تناول تويلر المخاوف بشأن التحول الأخير في سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا، وما إذا كان ينذر بانخفاض في التزام الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان والعراق والمنطقة ككل. كرر أن الوجود الأمريكي السابق في سوريا يعكس "علاقات التلائم"، وكذلك التزام الولايات المتحدة بالرد على التهديد الذي يشكله الدولة الإسلامية (داعش) على المجتمع الدولي. في المقابل، أكد تويلر التزام الولايات المتحدة المستمر بعراق مزدهر وقوي وآمن. نظرًا لأن العراق شريك رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، فإن لدى الحكومة الأمريكية "مصلحة هائلة" و "التزامًا أخلاقيًا" لدعم تحولها إلى دولة ذات سيادة تتمتع بحكومة كاملة الوظائف ومستقرة. وذكر المستمعين باتفاقية الإطار الاستراتيجي، فضلاً عن الموارد الكبيرة التي كرستها الولايات المتحدة لدعم العراق وتعزيز انتعاشه منذ التحرير: 2.4 مليار دولار في المجموع، مع تخصيص 400 مليون دولار لمحافظة نينوى. جادل تويلر بأن من مسؤولية الحكومة العراقية ضمان استقرار المنطقة في المستقبل.

في تعليقاتها، استجابت أليس والبول لمطالب الأمم المتحدة بالإشراف على عملية مراجعة الدستور في العراق، وأي انتخابات قادمة. وأكدت أن الأمم المتحدة موجودة في العراق بناءً على طلب الحكومة العراقية، وأن ممارستها داخل البلاد تسترشد بتفويض

من مجلس الأمن وتهدف إلى احترام وحماية سيادة الدولة العراقية. بموجب هذا التفويض، لا يُسمح للأمم المتحدة إلا بالقيام بدور إضافي عن طريق تقديم المشورة والمساعدة والدعم للأنشطة التي تضطلع بها الحكومة. لذلك، قد تستفيد الأمم المتحدة من خبرتها الجماعية لتقديم المشورة في مجال السياسات أو المساعدة في لجنة الانتخابات أو مراقبة حقوق الإنسان أو تعزيز المساواة بين الجنسين أو تسهيل عملية الحوار الوطني. ومع ذلك، يجب أن تظل القدرة النهائية لصنع القرار في المؤسسات العراقية، لأن ملكية العراق للعملية ضرورية لاستدامة وشرعية ومصداقية أي تغييرات.

"دورنا هو الاستفادة من خبراتنا وخبرتنا وتقديم أفضل مشورتنا. [...] جوهر هذا هو الاحترام الذي نكنه للعراق كدولة ذات سيادة مع عملية صنع القرار الخاصة به." - اليس والبول

من حيث دعم إصلاح العملية الانتخابية، ذكرت والبول هدفين متميزين. أولاً، من المهم أن يشعر الناخبون بتمثيل حقيقي من قبل أعضاء البرلمان. تود الأمم المتحدة المساعدة في صياغة التشريعات التي قد تبقي النواب عرضة للمساءلة ويمكن الوصول إليها، وتقريبهم من ناخبهم. ثانياً، كان اللامبالاة بين الشباب مصدر قلق بالغ في الانتخابات الأخيرة. في بعض المناطق، كانت نسبة إقبال الناخبين منخفضة تصل في بعض المناطق إلى 10٪، مما يعكس فك الارتباط الشامل عن العملية السياسية وأي شعور بالملكية على مستقبل البلاد. تود الأمم المتحدة تعزيز عملية سياسية تسخر ديناميكية ونشاط وطاقمة شباب الأمة لتشكيل مستقبله.

على عكس تويلر، أكدت والبول على أهمية سن إصلاحات دستورية استجابةً للاحتجاجات الأخيرة. في حين أنها تفهم القلق الواسع النطاق المتمثل في أن التغييرات الدستورية يمكن أن تشكل تهديداً محتملاً لإقليم كردستان، إلا أنها تعتقد أن هذا الخوف لا أساس له من الصحة. من موقعها في بغداد، لم تكتشف رغبة عامة للحد من الحكم الذاتي لإقليم كردستان أو تجريد الحقوق من أي مكونات عراقية. بالأحرى، ترى الإصلاح الدستوري وسيلة لكسب المزيد من الفرص للبلد ككل. ولتحقيق هذه الغاية، تدعو إلى تنفيذ حوار وطني مفتوح وشامل وموضوعي حول هذا الموضوع. وحذرت الحكومة العراقية من الرضا عن تبني "التدابير الرجعية"، وحثتها على تلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين دون السماح بالحاج عاجل والحاج للأزمة لتلقي بظلالها على أهمية الحوار القوي الناضج والتقدم المتزايد والمستدام.

كما تناولت والبول أهمية إشراك المرأة في تأمين مستقبل العراق. لاحظت أن العراق لا يستطيع تحمل تجاهل 50٪ من سكانه، ولاحظ أن العديد من الخبراء المؤهوبين والمتحمسين مدرجون في هذا العدد. وقالت إن مشاكل العراق الحالية تنبع إلى حد كبير من تجاهل مساهمات المواطنين الذين يرغبون في توجيهها في الاتجاه الصحيح. لذلك، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة التركيبة السكانية الصامتة في العثور على صوتها العام. "الجميع مطلوب"، أصر والبول. كما أدانت الاستخدام الأخير للعنف ضد المتظاهرين، وشجعت الحكومة العراقية على الاستفادة بشكل أفضل من دخلها البالغ ملياري دولار في الأسبوع لتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

مثل زملائها في الفريق، ركزت تريدين دويسون على أهمية الاحتجاجات الأخيرة لمشروع بناء الدولة في العراق. تقدم هذه الاحتجاجات دليلاً على أن شباب العراق غير راضين عن حالة بلدهم. مثل الكثير من نظرائهم في جميع أنحاء العالم، يرغب شباب العراق في الشعور بقدر من الملكية على مستقبلهم، وينهضون للمطالبة بتغيير سياسي واقتصادي. على الرغم من أن الإصلاحات السياسية ضرورية، إلا أن دويسون انحرفت عن زملائها من أعضاء الجلسة من خلال تذكير الحاضرين بأن مطالب المحتجين، أولاً وقبل كل شيء، اجتماعية واقتصادية. الشباب تحت سن 30 يمثلون 60٪ من سكان العراق، ونصفهم تقريباً عاطلون عن العمل أو يعملون دون درجة الطموح. وبالتالي، فإن توفير فرص العمل لشباب العراق يمثل أولوية حاسمة.

في حين أن الإصلاحات السياسية صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً، جادلت دويسون بأن الإصلاحات الاقتصادية يمكن أن تبدأ على الفور، ويمكن توفير الفرص الاقتصادية قصيرة الأجل من خلال الشراكات الاستراتيجية. وأكدت أن الشركات النيوزيلندية جريئة

وحريصة على جلب أعمالها إلى المنطقة وتطوير الفرص الاقتصادية لشباب العراق. ومع ذلك، في حين يعلن العراق أنه يريد استثمار نيوزيلندا في التجارة، فقد مُنع العديد من شركات الكيوي من التوسع إلى هذا المجال. كما أشارت إلى أن العديد من الشباب يتمتعون بروح المبادرة بشكل طبيعي، ويرغبون في فرصة ليكونوا عصامياً. في حين أن هذا احتمال صعب في بلد لا يوجد فيه نظام مصرفي فعال، فإن الدعم المقدم من البنك الدولي يمكن أن يسهل التغيير السريع. ولكي تنمو هذه الحلول قصيرة الأجل وتصبح مستدامة، يجب بناء هيكل يولد الفرص الاقتصادية. تقف نيوزيلندا والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد للمساعدة في عملية الإصلاح، لكنهما يتطلبان التزاماً مناسباً من الحكومة بالمضي قدماً.

*نحن بصدق مجتمع من الأمم، بغض النظر عن المسافة والاختلاف. يمكننا أن نجتمع ونؤيد بعضنا البعض في أوقات التحدي الحقيقي.* - تريدين دوبسون

كما أشارت دوبسون إلى أنه من أجل تأمين عمل مريح لشباب العراق، فإن الالتزام القوي بالتعليم أمر بالغ الأهمية. الكثير من الشباب نازحين حالياً وغير قادرين على تلقي التعليم المناسب، ويتركون الدراسة دون المهارات اللازمة للنمو في مرحلة البلوغ. يكمل آخرون بنجاح التعليم العالي ومن ثم يجدون أنفسهم دون وظائف. جادلت دوبسون بأن أعضاء المجتمع العراقي يجب أن يتمتعوا بالقدرة على التفكير على نطاق واسع في الفرص الاقتصادية المرغوبة وتعديل تطلعاتهم التعليمية وفقاً لذلك. وحذرت من أن العراق سيشهد دورة مستمرة من الاحتجاجات ما لم يتم تلبية مطالب التعليم والفرص الاقتصادية.

*"إن رغبات العراقيين هي نفس رغبات أي بلد في العالم: من أجل السلام والازدهار." - تريدين دوبسون*